

قطر تضيع فرصة قمة الرياض وتعيد أزمتهما إلى المربع الأول

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

كعادتها كانت الرياض في مستوى الحدث عند استقبالها القمة الخليجية الأربعين أول أمس الثلاثاء. التنظيم كان جيدا والإعداد كان دقيقا، المملكة لا تقصر في مثل هذه المناسبات، والعاقل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز أصر على استقبال الضيوف بالكثير من الحفاوة، وأراد من خلال ذلك التأكيد على أهمية مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يعتبر الكيان الوحيد المتبقي من جملة الكيانات الإقليمية العربية التي تشكلت في ثمانينات القرن الماضي، ثم اندثرت بمرور الوقت لأسباب كثيرة، لعل أبرزها حرب الخليج الثانية مشرقا، وملف الصحراء المغربية مغربا.

الحضور في قمة الرياض كان عابداً ومنظراً باستثناء المشاركة القطرية التي حسب الكثير من المتابعين ستكون في مستوى ما تم الحديث عنه من اتجاه لتحقيق المصالحة بين نظام الدوحة والدول التي قاطعتها في يونيو 2017، خاصة في ظل الوساطة الكويتية والجهود التي تبذلها واشنطن، ثم بعد الإعلان عن الزيارة السرية التي أداها وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني إلى المملكة في أكتوبر الماضي، ومشاركة منتخبات البحرين والإمارات والسعودية في دورة خليجية 24 لكرة القدم المنتظمة مؤخرا بالدوحة.

تلقى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني دعوة رسمية من العاهل السعودي لحضور القمة، ولم يعلن أنه يعاني من وعة صحية، ولم يحدث طارئ في بلاده، ليمنع عن ركوب طائرته والاتجاه إلى الرياض، ولكن كان خياراً منه أن يكلف رئيس وزرائه بممثله، رسالته وصلت بسرعة، الشيخ تميم ليس جاهزاً للتعهد بما يمكن أن يحقق المصالحة، وليس مستعداً للتنازل عن مواقفه السابقة لإخراج نظامه من العزلة التي دفع بها إليه.

أدرك الشيخ تميم أن وعد وزير خارجيته بالتخلي عن جماعة الإخوان غير كاف، فذلك الوعد ليس قابلاً للتأكد من جديته، ولا من حقيقة تنفيذه، لا أحد من الدول الأربع سيضع مبركين لمعرفة ما إذا كان هناك إخوان يحلون بمطار الدوحة أو يغادرونه، أو ملاحقة حثاب الدولارات وهي تنتقل لدعم هذه الجماعة أو تلك، أو لتمويل هذا الحزب أو تلك الحركة أو أولئك المتخصصين في شن الحملات الإعلامية المعادية لمحور مكافحة الإرهاب. يرى البعض أن كل ما تبثت عنه الدوحة هو العودة إلى ما قبل يونيو

2017، والاستمرار فيه، فالنظام القطري بات أسيراً لمشروع عقائدي لا يستطيع التنصل منه خصوصاً في ظل تبعيته لحليفه التركي، وتحالفه مع جاره الإيراني، ورفع العقوبات يريد أن يجعل منه انتصاراً يحسب له، لا تراجعاً عن مواقف يزعم أنها منتهى الصواب. بينما يراها غيره منطلقاً للدمار ودعماً للتحرف والإرهاب.

ويعتقد بعض آخر أن قطر تبحث عن حل لأزمتهما ولكن دون التراجع عما تعتبره جزءاً مهماً من سيادتها، وهو الإبقاء على تحالفاتها مع إيران وتركيا وقوى الإسلام السياسي ومراكز النفوذ التي شكلتها لخدمة أهدافها والترويج لسياساتها، ولو كان في ذلك ضرر ببقية الدول الخليجية والعربية، هي لم تدرك بعد أن الكيانات السياسية كمجلس التعاون، تفرض على أعضائها التنازل عن جانب من خياراتها السيادية لفائدة الكيان الجامع، كما يحدث في الاتحاد الأوروبي مثلاً. قطر في هذا المجال تتكيف بالتوقيع على مضامين البيانات الصادرة عن الاجتماعات الخليجية دون العمل بها، وأحياناً تعمل عكسها. هناك فرضية ثالثة تمت الإشارة إليها في بعض وسائل الإعلام الغربية، عن رغبة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أن يحقق المصالحة الخليجية من خلال دعوته إلى قمة خليجية في بلاده العام القادم، وبذلك يحقق هدفاً انتخابياً في ظل توفقه إلى عهدة ثانية، هذا إذا لم تتم الإطاحة به قبل ذلك، وفي حال صحت تلك الفرضية فإن ما يهم قطر هو إرضاء البيت الأبيض، وليس الدور الكويتي والعلاقة مع دول مجلس التعاون.

المؤكد أن ما جاء على لسان وزير خارجية البحرين لا يعكس وجهة نظر بلاده فقط، وإنما كل الدول المعنية بالإنهاء مع قطر، وهو ما أعاد القضية إلى المربع الأول عبر إعلان الدول المقاطعة التمسك بموقفها وبمطالبها المشروعة والقائمة على المبادئ الستة الصادرة في الخامس من شهر يوليو 2017، كما أشار الوزير البحريني، وبذلك تكون قطر قد أضاعت الفرصة إمعاناً في المكابرة التي لن تجني منها إلا المزيد من العزلة.

رئاسة العشرين: فرصتنا لنلهم العالم

عمر علي البديوي
كاتب سعودي

بدأت المملكة العربية السعودية انطلاقاً من 1 ديسمبر 2019 رئاستها لمجموعة العشرين، وستستمر رئاستها إلى نهاية نوفمبر من عام 2020 وصولاً إلى انعقاد قمة القادة بالرياض يومي 21 و22 نوفمبر 2020.

واتخذت المملكة شعاراً لهذه المهمة "فرصتنا لنلهم العالم برؤيتنا"، وقام الشاب السعودي محمد الحواس بتصميم شعار رئاسة المملكة لمجموعة العشرين، بعد منافسة جمعت أكثر من عشرين مواطناً لتقديم اقتراحاتهم بهذا الشأن.

تفاعل السعوديون والعرب مع هذه البداية المحركة والمبشرة لعام رئاسة السعودية، وتفاعلوا بتعميد انطلاقة جادة لبلد عربي ومسلم في هذا المضمار المهم.

كما أن زاوية نظر السعودية إلى هذه المناسبة باعتبارها فرصة كالتة مهمة ومعبرة عما تنطوي عليه البلاد من روح وثابة متيقظة، تريد أن تبلغ مصاف التنافس على الخطوط الأولى من سدة العالم وصدارة الإقليم.

لاسيما وهي تنسج الخطوط العريضة والخطوط العريضة لرؤيتها 2030 التي من شأنها أن تغير مصير البلاد وتأخذ بزمام محيطها الخليجي والعربي، إلى مرحلة جديدة تطوي معها عقود التأخر والتخلف وتتطلع إلى مصير تنموي وتتشوف إلى مستقبل واعد، على الرغم من كل ما تترقبص العواصم العربية الناهضة، وتتفي عنه كل العاديات الأجنبية التي تغرز بمشاريعها التوسعية وتتحين لها موطناً قدم.

تزامن إعلان رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين، مع احتفال محلي بالذكرى الخامسة لتولي العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز مقاليد الحكم، والذي شكل عهده انعطافة جديدة في عمر البلاد ببنيتي سياسات جديدة في عهد من المجالات، جولات البلاد إلى فضاء أكثر استعداداً واستجابة لتحديات المرحلة والتعاطي مع النقلة الجديدة في تاريخها المعاصر والانفتاح على شروط العصرية والتنمية الحديثة، غير منفصلة ولا مقطوعة عن تراكم تنموي قديم تعدت به وتستند عليه في امتدادها الجديد واستمرارها الواعي. وستساعد الأضواء التي يستقبلها عام الرئاسة في زيادة الجهود المبذولة لتحسين صورة السعودية، بعد أن كانت مظلومة من جهتين.

من جهة الإحجام السعودي عن اقتحام فضاءات جديدة بسبب الاحتباس الاجتماعي والأطر الثقافية التي كبلتها لسنوات قبل أن ترفع عنها أغلال التردد والتمهل، ومن جهة التخريب المتعمد الذي تبنته القوى الإقليمية المنافسة للسعودية قصد إزاحتها عن لعب أي دور مقاوم يفسد طبخات هذه القوى التوسعية ويعيق مشاريعها الواهمة للسيطرة على المنطقة بعد العيب والإيقاع بأغلب عواصم المنطقة العربية التقليدية.

حدث عالمي من هذا النوع، سيكون له ثمنه الاجتماعي بتعميق حالة التغيير التي تتبناها المملكة في سيرتها

الراهنة، وتحذير مفردات جديدة في الذهنية السعودية من قبيل قطاع الأعمال والعمال ودور الشباب

كما أن حدثاً عالمياً من هذا النوع، سيكون له ثمنه الاجتماعي بتعميق حالة التغيير التي تتبناها المملكة في سيرتها الراهنة، وتحذير مفردات جديدة في الذهنية السعودية من قبيل قطاع الأعمال والعمال ودور الشباب، وأخرى متصلة بالفكر

وممظلي مجموعات التواصل، وبذلك ستكون المدن والنواحي السعودية مسرحاً لها خلال الفترة التي تسبق عقد قمة القادة بما يزيد عن 100

اجتماع ومؤتمر، لضمان استمرار المجموعة في إظهار نطاق واسع وشامل لوجهات النظر الدولية. السعودية الجديدة بانطلاقها في استثمار كل ممتلكاتها التي أجلت طيلة عقود، سيكون هذا في صلب رؤيتها وتعاطيها مع المسؤولية الجديدة.

وقد قال ولي العهد السعودي، الوصي على إحداث هذه النقلة الحديثة، الأمير محمد بن سلمان إن السعودية تقع على مفترق الطرق لثلاث قارات وباستضافة المملكة لمجموعة العشرين، سيكون لها دور مهم في إبراز منظور منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سيكون لحدث عالمي بهذا القدر، دور في إعادة الاعتبار إلى

المنطقة العربية بعد أن بقيت نهياً لمشاريع إمبريالية خارجية تقاسم مصالحها على حساب شعوب المنطقة وحظوظها في ضمان سوداء أحبطت سعيها للتنمية ومقاومتها لرياح التشدد وأبقتها في قبضة التخلف والظلامية لعقود، ولعل الأمل يعود إلى مجاري النفس العربية من جديد، ويرفع من شأن التفاؤل في روحها المنقبضة من أعباء الآخرين، وينفي عنها حج القوى الإقليمية والدولية لامتنعاص خيراتها وتأجيل استحقاقاتها.

ثمة آثار مترتبة على استضافة الحدث، وبما تحتمه هذه العضوية ضمن الدول العشرية في العالم من زيادة فعالية السعودية في عدد من المجالات، وتحسين أدائها وزيادة الاهتمام والعناية بها وبمخرجاتها. وبالإضافة إلى حجم ما بنته الدولة لمواطنيها بما جعلها مؤهلة للانضمام إلى المجموعة فإن تحدي البقاء والمحافظة على هذه المكانة يتطلبان الكثير من الجهد والعطاء المستمر ومحاسبة النفس وعدم الارتخاء والالتكأ على النتائج المحققة.

وكان هذا في صميم الدوافع التي تحركت القيادة السعودية للضرب بيد من حديد في مسألة الفساد والمتابعة في هذا الطريق والشاق في وجه كل الاعتبارات والتحفظات الاجتماعية، لأن دوام الخير والتنمية والتقدم والحفاظ على القوة الذاتية والتقدم مستمرة ودأب لا ينقطع إلا في حالة التوقف عن العمل والتعطيل عن التفاؤل وخسارة الأمل وحيوية الوطن، وتلك مسؤولية تاريخية تستحق بتمرتها الأجيال القادمة.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن

1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العيقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

الجزائر: محاكمات صورية لامتنعاص الشعب

أزراج عمر
كاتب جزائري

يبدو واضحاً أن المحاكمات التي بدأت بعد إلغاء العهدة الخامسة وإجبار عبدالعزيز بوتفليقة على الاستقالة من منصبه الرئاسي تميزت بالطابع الانتقائي المكشوف، حيث أريد لها ألا توسع نطاقها للكشف عن جذور شتى أنماط الفساد المالي والسياسي والاجتماعي على الأقل في مرحلتي الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد والرئيس المتقاعد الياقطين زروال، علماً أنهما مرحلتان شهدتا أزمات كثيرة تتجلى في خلق معارك وهمية طاحنة حول الهوية الثقافية واللغوية الوطنية، وبسببها سجن مواطنون مخلصون كثيرون وقتل فيها العشرات من الأبرياء، وفككت النواة الأولى لمشروع الرعاية الاجتماعية في المجتمع الجزائري وهي الأمور التي مهدت جزئياً لانفجار العشرية الدموية وتحطيم الاقتصاد الوطني جراء النهج الرأسمالي الشكلي الذي طبق في الجزائر. في هذا السياق يمكن القول إن المحاكمات التي تمت شكلياً في الماضي ضد المسؤولين الكبار قد نفذت في

الكواليس المعتمة بعيداً عن أعين الرقابة الشعبية والإعلام، ولم تؤد إلى أي تغيير إيجابي في سلوك المسؤولين الكبار وأعوأهم، والدليل على ذلك هو أن هؤلاء وغيرهم من أقطاب النظام الحاكم ما زالوا يعيشون في البلاد فساداً. وقد تعلم الجزائريون من محاكمة عبدالمؤمن الخليفة، والتستر على المتورطين في قتل ما لا يقل عن ربع مليون مواطن وموظفة وتشييد واختطاف الآلاف طوال العشرية الدموية، وفي اغتيال الرئيس محمد بوضياف أمام الملأ وفي غير ذلك من التجارب، أن محاكم السلطة الجزائرية غير موثوق في أحكامها.

على ضوء هذا الإرث الثقيل يرى الملاحظون السياسيون أن حزمة الأحكام التي صدرت يوم الثلاثاء الماضي عن محكمة سيدي محمد بعاصمة الجزائر وتضمنت عقوبات بالسجن ضد عدد قليل من أفراد الشلة الفاسدة في النظام، وأبرزهم الوزير الأول الأسبق أحمد أويجين وعبدالمالك سلال ليست استثناء أو قطيعة. ومن المنتظر أن تشهد الجزائر تداعيات معقدة جراء محاكمة جزء بسيط من رموز النظام الحاكم، وليس كل رموزه عبر مراحل تسلط الحكم الفردي على المشهد السياسي الوطني. وفي هذا الخصوص طفحت إلى السطح ردود فعل

الراي العام الوطني وهناك شبه إجماع على أن هذه المحاكمة والمحاكمات التي سبقتها معدة فقط لاستهلاك السياسي، وهناك من نظر إليها كمجرد آلية توظيف من طرف الجناح القوي داخل بنية النظام الحاكم الواحد لحساباته ضد الجناح الذي فقد السلطة بعد إجهاض العهدة الخامسة وإجبار بوتفليقة على الاستقالة من منصبه.

لا شك أيضاً أن الهدف الآخر للنظام الحاكم من وراء مسرحية المحاكمات هو الظهور أمام الشعب بمظهر المحارب للفساد من أجل تمرير الانتخابات من جهة، وتشجيت الحراك الشعبي الذي يضمن للنظام الجزائري عدم تحوله إلى قوة سياسية موحدة ومنظمة لها قيادة وطنية منتخبة مشكلة مركزياً وعلى مستوى القواعد الشعبية في الجزائر. وبالفعل فقد بدأ هذا التشجيت يتجسد في أشكال مختلفة مثل كثرة بيانات الحراك المختلفة والمتضادة وحرب القوائم

التي تصدر هنا وهناك وانقسام ممثلي الحراك الشعبي إلى ملل ونحل، فضلاً عن اختراق النظام لتريحة من هذا الحراك مثلما حصل هذا الأسبوع عند الإعلان عن تشكيل المنتدى الوطني للحراك من بعض الحراس القدامى للنظام الحاكم إلى جانب أفراد آخرين دون أن يكون هذا المولود ناتجاً عن مؤتمر شاركت فيه وفود مكونات الحراك الشعبي.

في هذا المناخ السلبي نجد الملاحظين السياسيين يستغربون إهزال النظام الجزائري لهذه المحاكمة التي جرت هذا الأسبوع في محاسبة قسم بسيط من جماعة بوتفليقة الذي لم تشمله هو بالذات باعتبارها أحد رؤوس الحربة، ويتعجبون أيضاً من استثناء جوقة الفاسدين المتواجدين حتى الآن على رأس مختلف أجهزة الدولة.

